

لبنان: «اللجوء» في ميزان «الطائفية»



من اليمين إلى اليسار، بالتسلسل الزمني: اللجوء الأرميني، اللجوء الفلسطيني، اللجوء السوري...

فعشية مؤتمر دعا إليه الاتحاد الأوروبي في بروكسل تحت عنوان «دعم سوريا ودول الجوار»، نُقل عن رئيس الوزراء اللبناني قوله أمام محفل من «وسائل الإعلام الأجنبية في بيروت» أن لبنان يُشارف على بلوغ «نقطة الانهيار» مُبدياً خشيته من أن يتسبب وجود ١,٥ مليون سوري في لبنان بوقوع ما لا تحمد عقباه بين هؤلاء اللاجئين وبين مُضيفيهم اللبنانيين^٢.

بين العود على لسان البطيريك الراعي إلى تبنّي

في العاشر من آذار ٢٠١٧ بثت إحدى الألفية المتلفزة حواراً مطولاً مع البطيريك بشارة الراعي، رأس الكنيسة المارونية، قال فيه، في معرض الجواب

عن أحد الأسئلة: «الفلسطينيون هم صنعوا الحرب في لبنان سنة ١٩٧٥ ضد الجيش اللبناني، وبنتيجة هذه الحرب عشنا حرباً أهلية»^١.

بالطبع، لم تخل هذه الملاحظة التي لم تأت في سياق الحديث عن حرب لبنان وإنما عن حرب أخرى، حرب سوريا، من استثارة ردود فعل مُستنكرة استدعت بدورها ردود فعل مُدافعة ثم لم يلبث هذا السجال أن فتر وأن أخلى مكانه لحديث عن جماعة أخرى من «اللاجئين» بدأ توافدهم إلى لبنان لسنوات قليلة خلت.

(١) جاءت هذه الملاحظة جواباً عن سؤال (لجوج) عن موقف البطيريك الراعي من حزب الله «وخصوصاً في ما يتعلق بالشأن اللبناني والشأن السوري». لتلا يبدو كلام البطيريك خارجاً عن السياق الذي جاء فيه، نورد في ما يلي السؤال والجواب كما وردا على موقع البطيركية: «س: البعض يعتبرهم [حزب الله] ميليشيا - على الأقل بعض المراقبين...

ج: لأنهم حاملين سلاح بتسميهم ميليشيا بس هلق بسموهم مقاومة. لذلك أصبح الموضوع مرتبطاً كثيراً بالحياة اللبنانية من جهة، والأوضاع العامة في عالمنا العربي من جهة ثانية، ولذلك هذا الموضوع "بدو درجات للحلول درجات". الدولة اللبنانية دائماً تأخذ موقف النأي بالنفس، دائماً يعني ما في قرار من الدولة اللبنانية إنو حزب الله يفوت يحارب هون أو هونيك، هذا القرار غير موجود. نتأمل بأن تنتهي هذه القضايا. ولكن أنا لا يمكنني أن أجيب على سؤالك واقول نعم أو لا لأن الموضوع أصبح مرتبطاً ومتكاملاً بشكل كبير بعدة شؤون وهناك أمور كان يجب أن تحل أساساً. عندما نشأت حركة حزب الله كانت مثلاً ولا تزال حتى اليوم تقول، نحن ما دامت إسرائيل محتلة للأرض في لبنان أنا أريد أن أدافع عن أرضي. طيب يا جماعة الخير، لماذا لا تخرج إسرائيل من لبنان؟ لماذا لا تطبقون القرارات الدولية؟ لنقول طيب يا أخي طلوعوا. ثانياً يوجد القضية الفلسطينية، الفلسطينيون هم صنعوا الحرب في لبنان سنة ٧٥ ضد الجيش اللبناني وبنتيجة هذه الحرب عشنا حرباً أهلية، طيب لماذا لا يعودون؟».

(٢) النهار، ١ نيسان ٢٠١٧ <http://www.memoryatwork.org/public/uploads/files/annahar-20170401-01,08.pdf>

وزير السياحة يختار أرمينيا على لبنان وريفها والحوت يطالبانه بالاستقالة

طالب البعض باستقالة الوزير، انطلاقاً من «الإيمان بالانتماء الوطني». وكان نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، أمس، «الناخب» من دعاة من المعارضة، ودعوا إلى قانون الجنسية «أنتها على قياس الوطن». وكانت على الطوائف ولا على قياس قوى سياسية إنما هي على قياس الوطن وتعتبر القوى المختلفة أهميتها ولا تختار أحداً، إلا أن الجنسية تمثل الطوائف والأحزاب والديونات والنخب، فبعض الجميع يأبى جزءاً لا يتجزأ من صناعة قرار الوطن، وحتى الآن لم يقدم أي قانون يحقق ما تحلفه الجنسية من عدالة وسعة تنفيذ بين القوى المختلفة، وختتم قاسم: «إذا أردنا أن نستفيد من الوقت المبني، والوقت غير مفتوح من الصبر، إلى الجنسية لأبناء الأخرى عدالة، ويمكن أن نتجزأ لنا هذا المفصل

لديها سياسة خارجية واحدة، وكل واحد فاتح عصابوه إلى ذلك، استنكر النائب عماد الحوت، في بيان أمس، «القيام الوزير كدائمان على التصريح علناً ودون تردد في برنامج تلفزيوني بتفصيله دولة أرمينيا على دولة لبنان، وإقامته على الإساءة إلى العلاقة مع الشعب والدولة التركية التي يعتبرها لبنان الرسمي والشعبي، دولة صديقة، وطالب الحوت، وزير السياحة بالأعتذار إلى اللبنانيين وتقدير استقلاله من الحكومة، إذ إن تفصيل أي بلد على لبنان غير مقبول من مواطن عادي، فكيف بوزير في الحكومة يشارك في رسم سياستها، ثم بعد ذلك يقدم على الإساءة إلى علاقتها الخارجية على عكس توجيهها». كما أثار كلام وزير السياحة سجالاتاً على أن كلامه لا يحل مشاكل لبنان، بل يفاقمها.

أثار كلام وزير السياحة أوديس كدائمان مع الإعلامية منى أبو حمزة في برنامج حديث البلد، مساء أمس الأول، جزمة من التعليقات منها ما هو شاذج ومنها ما هو متلفح، بعدما خبرته أبو حمزة بين لبنان وأرمينيا، واختياره أرمينيا كدع شاعر من تنكرو لأصله لا أصل له، وجاءه الرد الأسي على لسان الوزير السابق اللواء البروف ربيع الذي حمل بعض على وزير السياحة وبعاد إلى الاعتقالات والخطف عن جسدته، وسأل ربيع الحكومة عن موقفها من الإساءة للعتاات اللبنانية التركية على لسان وزير فيها، معتبراً أن تفصيل أي لعاني لعقد آخر على وطنه يرتقي إلى مرتبة الخيانة الوطنية، وكل من لا يؤمن بآمنائه لوطنه لفلتخل عن جسد اللبنانيين، فإن كلام وزير السياحة يفاقم مشاكل لبنان، بل يفاقمها.

سَرْدِيَّةٌ لِمَا أودى بلبنان إلى «الحرب الأهلية» هي، حتى يومنا هذا، محل خلاف بين اللبنانيين،

(مَسْؤُولِيَّةُ «الفلستينيين» عن الحرب)، وبين تحذير على لسان صاحب المنصب الثالث في الدولة بأن شراً مُسْتَظْهِراً يُحْدَقُ بالبلد، زَلْ لَسَانُ وزير السياحة اللبناني، ذي الأصول الأرمينية، أي المولود لجماعة نزلت لبنان، ذات يوم، «لاجئة»، فقال كلاماً بحق تركيا أثار حفيظة قسم من اللبنانيين لما أوحى به هذا الكلام من استعلاء عصبية الوزير الأرمينية على جنسيته اللبنانية.

لا يحتاج المرء أن يكون مُتَابِعاً حثيثاً للشأن اللبناني لِيَقَعَ اليومَ تلو الآخر على أشباه ونظائر للتصريحات الثلاثة المُشار إليها أعلاه والتي تُعَبِّرُ، على غير قصد من أصحابها أحياناً، عن مركزية «اللجوء» في الحياة اللبنانية، ماضياً وحاضراً وعلى الأرجح مستقبلاً – فكيف إن أضيف إلى ذلك أن أحد الأركان الركنية التي يتأسس عليها ما يُسميه أحدُهم «اختراع لبنان»، بصرف النظر عن افتراضية هذا الركن أو تاريخيته، هو اشتراك «اللبنانيين»، أي «الجماعات» التي تجري عليها النسبة إلى لبنان، في «اللجوء» إليه، مَنْ لَظَمَ لحق بها في موطنها الأصلي، وَمَنْ لَخَوْفٍ انتابها على وجودها أو معتقدها...

على أن «اللجوء» ليس حاكمًا، فقط، على سيرة لبنان في تكوينه المجازي والحقيقي، بل إليه، أيضاً، يعودُ الفضلُ، أو بَعْضُ الفضلِ، في ما يتفاخر به اللبنانيون، من أن بلدَهُم فسيفساء أديان وطوائف^٢، ومن أن «التعايش» فخرٌ صناعتهم. فإن يُكَلِّفَ المرءُ نَفْسَهَ عناءً مراجعة القرار رقم ٦٠

لبنانيو لوزان vs. «اللبنانيون القدماء»

في السادس من أيار ١٩٢٦، ولم يكن السادس من أيار قد رَسِمَ عيداً للشهداء بعد، انْعَقَدَ مجلس النواب اللبناني، وعلى جدول أعماله، في عداد بنود أخرى، البَحْثُ في مشروع قانون «مُتَعَلِّقٍ بِالْبَلَدِيَّاتِ» أُرْسِلَتْهُ له الحكومة. في ما يلي بَعْضاً مِنَ النِقَاشَاتِ التي دارت خلال تلك الجلسة:

[...] سأل الأستاذ [إبراهيم] المنذر عما إذا كان اللاجئون قد أحصوا بحسب جنسيتهم أو بحسب طوائفهم؟ فقال مندوب الحكومة، [سليم بك تقلا]، إنهم أحصوا بحسب طوائفهم، أي أصبحوا طوائف جديدة. فكما أنه يوجد روم أرثوذكس في البلاد، أصبح يوجد أرمن أرثوذكس. ومن جهة أخرى فإنَّ السبب الذي حدا بالحكومة إلى وضع مثل هذا المشروع هو خوفها من استيلاء هؤلاء الذين اكتسبوا الجنسية اللبنانية حكماً على المقاعد التي كانت محفوظة للبنانيين القدماء. فإذا عُمِلَ بمقتضى مشروع الحكومة تبقى مقاعد الطوائف محفوظة. فقال الدكتور [جميل] تلحوق إن القرار ذَكَرَ أنهم لاجئون، فاللاجيء ليس ابن البلاد ولا يتمتع بالحقوق المحفوظة للوطنيين. فقال مندوب الحكومة إنهم أصبحوا وطنيين بمقتضى معاهدة لوزان.

فقال الشيخ [يوسف] الخازن إنه كان الأصل أن يُبْحَثَ في جنسية هؤلاء قبل إعطائهم الحق أن يكونوا منتخبين. فقال مندوب الحكومة إن كل المُقِيمين في البلاد المُتَسَلِّخَة عن تركيا قد اكتسبوا الجنسية اللبنانية بمقتضى الشروط المحددة في معاهدة لوزان. فقال الشيخ [يوسف] الخازن إن معاهدة لوزان تقول عن المُقِيمين في البلاد المُتَسَلِّخَة عن تركيا بموجب هذه

«»»

(٣) أنظر تصريح رئيس الجمهورية اللبناني العماد ميشال عون خلال حفل الاستقبال الذي أقامته السفارة اللبنانية على شرفه خلال زيارته إلى القاهرة في شباط ٢٠١٧ ٢٤٠٥٨ http://www.presidency.gov.lb/Arabic/News/Pages/Details.aspx?nid=24058

المعاهدة، فلبنان ليس مُنْسَلِخًا عن تركيا بموجب معاهدة لوزان.

فقال مندوب الحكومة إنّه لا يُريد أن يبحث في معاهدة لوزان ولكنه يريد البحث في المشروع المُقَدَّم من الحكومة، وإنّه يرى أن هذا المشروع يُؤدي إلى حفظ حقوق الطوائف في المقاعد البلدية.

فقال الدكتور [جميل] تلحوق إنّه مهما ألبست هذه القضية من الأثواب فلا بد للحكومة من إعطاء المجلس الوقت الكافي لدرستها.

وقال الأستاذ [شبل] دموس إن إنكار الجنسية على اللاجئين لا يمنع أنهم أصبحوا لبنانيين لأن الدول التي لها القوة أن تَهَبَ الجنسيات قد وهبتهم جنسيتنا فأصبحنا أمام أمر واقع فلا بد إذاً من إقرار مشروع الحكومة لئلا يأتي هؤلاء اللاجئين فيتربعون في المقاعد التي كانت وما برحت للبنانيين.

وقال [خير الدين بك] عدرا إنّه ليس من العدل أن يُعطى الأرمن مثلاً ما للبنانيين من الحقوق.

وسأل الدكتور [مسعود] يونس لماذا يُعطون الحق بالمقاعد البلدية ولا يُخَوَّلُونَ حَقَّ الجلوس على الكراسي النيابية. فقال مندوب الحكومة، ذلك لأن المقاعد النيابية وُزِعَتْ بموجب الإحصاء الأخير والقرار ١٣٠٧ يقول إنّه لا تتغير إلا بعد إحصاء آخر.

محاضر المجلس النيابي، الدورة العادية الثانية، الجلسة الثانية عشرة، ٦ أيار ١٩٣٦

الصادر في ١٣ آذار ١٩٣٦، وهو المُستند في تعداد طوائف لبنان «التاريخية»، يجد أن عددًا من هذه الطوائف إنما اكتسبت هذه الصفة «التاريخية» بسبب من مُلابسات تاريخية، من عدادها «اللجوء» إلى لبنان، — مُلابسات لم تكن الدماء التي سالت على جوانبها، والأحبار، قد جفّت بعد يوم أن ذيل المُفَوِّض السّامي الفرنسي دي مارتيل بتوقيعه القرار المشار إليه.

مقول القول أن مسألة «اللجوء» إلى لبنان مُتَّصِلَةٌ من أوّل أمر هذا البلد بـ«المسألة الطائفية» فيه، وأن أيّ تدبّر لها، لـ«مسألة اللجوء»، لا يلحظ حاكمية «المسألة الطائفية» عليها، لا يعدو كونه بابًا من أبواب إنكار المؤكد، ومن أبواب التجامل الساذج، يُؤخّر «البنانيين»، أنفُسهم، في ما يخوضونه، أو يُفترض بهم أن يخوضوا فيه، من نقاش مداره على ما يلحق بتعايشهم من عَرَج.

أما الشّواهد على ما سبق فليست كثيرة فقط،

حين كانت الكنائس تطلب تجنيسهم

مَثَلُ وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، رغم أنه ليس بلد لجوء، مادة دسمة للسياسيين بلجانوا إليها عندما «تتلخبط» الحسابات في تقاسم المكاسب، استناداً إلى عدد المنتمين إلى كل طائفة، وإذا كان الخوف «الديموغرافي» من التوطن هو المانع الأساس، فإن التجنيس لم يكن دوماً مستبعداً عن الفلسطينيين

أييسار كرم

العاصفة التي اثارتهما اقتراحات اللقاء الديمقراطي للقوانين المعجلة المكررة، بهدف تحسين اوضاع اللاجئين الفلسطينيين، اثار ذكريات العديد من العاملين على هذه الحقوق منذ الخمسينات والستينات هكذا، يستذكر بعض هؤلاء موجة تجنيس الفلسطينيين التي حصلت في خمسينيات القرن الماضي وستينياتها وذلك في عهد الرؤساء السابقين كميل شمعون والرئيس فؤاد شهاب والرئيس شارل حلو. هكذا إذاً سبق ان جنس ادهم الفلسطينيين كما هم اليوم يكونوا بخافوا من التوطن؛ من

إختلال التعداد الديموغرافي؟ ولكن ان اي فلسطينيين نتحدث؟ وهل تم ذلك بطلب من اللاجئين انفسهم ام كيف؟ يفاجيء الباحث بان تجنيس هؤلاء ايامها جرى بناء على طلبات قدمتها الكنائس التي لجأ إليها الفلسطينيون المسيحيون يومذاك بعيد زواجهم القسري الى لبنان إثر نكحة فلسطين، او بناء على طلبات تقدم بها زعماء العائلات اللبنانية الكبيرة يومها والتي بدا انها راغبة في زيادة نفوذها، طالما ان عبر العائلات يزيد في لبنان نفوذها، وذلك عبر ضم اقاربها الفلسطينيين كعائلة الاسدي وقدمورة والحمام والنجار وغيرها. فمن المعروف ان العائلات في لبنان وفلسطين وسوريا موزعة عبر الحدود منذ ايام الامبراطورية العثمانية حيث لم تكن هناك حدود فعلية بين البلدان التي قسمتها معاهدة سايكس بيكو. إثر النكبة، كان جرح الناس ما زال مفتوحاً، ووفاء المرطلين عن ارضهم مستمراً، ما دفع رجال الدين الى احتضان ابناء طائفتهم من النازحين ومساعدتهم على الاستقرار من دون التفكير في ما يحفظ حق العودة او يطبخه. يومها لم تكن هذه الاشكاليات السياسية مطروحة، فحجم المسألة نفسها لم يكن قد تم استيعابه بعد. ويرى باحثون في الشأن الفلسطيني ان النفوذ المسيحي في لبنان بعد

الاستقلال ادى دوراً اساسيا لمصلحة تجنيس الفلسطينيين المسيحيين، وخصوصاً من بينهم، أهالي المدن ذات الغالبية السكانية المسيحية مثل صفد والناصرة وغيرها. يوضح الباحث في الشأن الفلسطيني صفر ابو فخر ان «الاقليات» في المنطقة الذين يرفضون التحول إلى مغلوب على امرهم في

بلد صغير ليس مسيحياً ولا مسلماً وسط محيط إسلامي» يضيف: «في الستينيات قام بعض الفلسطينيين المغتربين بما يشبه شراء الجنسية اللبنانية، إذ استحصلوا عليها لقاء مبالغ طائلة» ويضيف ابو فخر الاحياء الفقيرة او المتوسطة، ويذكر

إلى عدد الذين منحوا الجنسية، غير أن التقديرات تصل إلى نحو 30 ألف مجنس اندمجوا في المجتمع اللبناني وتوزعوا بين مناطق جسر الباشا وسن القليل والضبية ومار الباس وخرجوا من مخيماتهم ليسكنوا



سطوح مخيم ضبية (الرشيف)

الأخبار، ٢٨ حزيران ٢٠١٠

<http://www.legallaw.ul.edu.lb/Law.aspx?lawId=183853> (٤)

تركيا، وما يزيد على الثلاثمئة من كفريا والفوعة إلى لبنان^(٥) ولا دليل على أنهم غادروا الأراضي اللبنانية... وعليه قَس (قيسي) ولو أن مطالعة بعض الأدبيات اللبنانية ذات الصلة بالموضوع تُغني عن هذا الجهد...

لقد يبدو، وربما، شيئاً أذنى إلى الترف أن يزيد المرء على «اللبنانيين» الحائرين في الاتفاق على «حق» كل جماعة منهم في لبنان ومنه بأن يدعو إلى العود على بدء «اللجوء» تحت عنوان «الطائفية»، وإلى التملّي ممّا لـ«الطائفية» من يدٍ أقلّ ما يُقال فيها بأنها طولى، في الحيلولة بين «اللبنانيين» وبين أن تكون للبنان (الدولة) «سياسة لجوء» جديدة بهذا الاسم لا تُختزل إلى «الأمن» وإلى «الاستجداء»، بل لعلّه، بمقاييس اليوم، ترف وأكثر... ففي السّنوات العجاف تُختل الموازين، ومع اختلالها لا غرو بأن يُحمّل الضّروريّ الحاجي على مَحْمَلِ الكماليّات...

بل قد يذهب البعض إلى أن مجرد التذكير بها مُثيرٌ لـ«التعرات الطائفية» ومهدّدٌ لـ«السلم الأهلي». ففي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي اكتسب الآلاف من الفلسطينيين المسيحيين الجنسية اللبنانية فانتقلوا، بالتابعيّة القانونيّة، من أعضاء في الجماعة التي جعلت ذات يوم أحد التنظيمات اللبنانيّة من قتل أفرادها تكليفاً وطنياً على كل لبناني إلى أعضاء في جماعة القتل الافتراضيّين، وفي آذار ٢٠١٥، بعد أشهر على اعتماد الدولة اللبنانية سياسة «صفر لجوء»، بادرت إلى الاستثناء على سياستها تلك بأن قررت استقبال عدد من العائلات الآشورية الآتية من الحسكة^(٦)، وعلى أواخر السنة نفسها، وفي إطار اتفاق برعاية من الأمم المتحدة على وقف إطلاق النار بين الزبداني في ريف دمشق وبين كفريا والفوعة الشيعيتين في ريف إدلب (شمال سوريا) كان تبادل للجرحى وأسْرهم وصل بموجبه ما يزيد على المائة شخص من الزبداني إلى

(٥) السفير، ٥ و ٦ كانون الثاني ٢٠١٥.

(٦) المستقبل، ١ آذار ٢٠١٥.

(٧) الاخبار، ٢٨ كانون الأول ٢٠١٥ <http://www.al-akhbar.com/node/248935>